اقتصاد

نفط بغداد إلى بيروت

بغداد ـ **محمد علي**

وقع كل من لبنان والعراق اتفاقاً السبت ينص على شراء بيروت مليون طن من زيت الوقود الثقيل من بغداد بالسعر العالمي، على ان يكون السداد عبر الخدمات والسلع. وقال المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي في بيان إنه تم توقيع الاتفاق من الجانب العراقي عبر وزير المالية علي عبد الأمير علاوي، فيما وقع عن الجانب اللبناني وزير الطاقة والمياه اللبناني ريمون غجر.

وكشف مسؤول عراقي نفطي بارز في بغداد، السبت لـ«العربي الجديد»، عن إتمام تفاصيل الاتفاق مع لبنان للبدء بتوريد النفط العراقي عبر شركة «سومو» العراقية القابضة، من موانئ البصرة على مياه الخليج العربي أقصى جنوب العراق، وليس من خلال الأراضي السورية كما كان متوقعا في الأسابيع الماضية. وقال المسؤول إن الجانب العراقي أكمل ما عليه من تعهدات، وجرى تقديم تسهيلات كبيرة خلال اللقاء الذي جمع الجانبين في المنطقة الخضراء ببغداد بحضور فنيين ومستشارين من وزارة النفط العراقية. وأضاف أن الجانب المتعلق بآلية تصدير النفط أنجزته وزارة النفط في بغداد، وسيتم تزويد لبنان بشحنات نفط منتظمة خلال أيام في حال انتهى الجانب اللبناني من بعض التفاصيل المتعلقة بآلية التفريغ والاستلام حين وصول ناقلات النفط إلى الموانئ اللبنانية. ولفت إلى أن شركة نفطية خاصة عاملة في العراق ستتولى عملية استبدال الشحنات الأولى من النفط الخام بوقود مناسب لمحطات الطاقة في لبنان بغية تسريع وصولها. وحول الاتفاق المالي قال إنه تم الاتفاق على تأخير السداد عاما كاملا وبقيمة الدولار المعتمدة في البنك المركزي، متحدثا عن حساب مصرفي عراقي في لبنان تودع به قيمة النفط، ويتم لاحقا التصرف بها في لبنان أيضا ضمن عمليات استيراد أو حصول على خدمات طبية وعلاجية مختلفة.

وفي فبراير/ شباط الماضي، تم الإعلان عن مصادقة العراق على دعم لبنان بالنفط بمقدار 500 ألف طن سنوياً، قبل أن تتبلغ حكومة تصريف الأعمال اللبنانية في التاسع من يونيو/ حزيران الماضي قرار العراق مضاعفة الكمية إلى مليون طن.

وشرح مناف الطائي وهو خبير نفطي وموظف سابق في الشركة المسؤولة عن تصدير النفط العراقي لـ«العربي الجديد»، أنه «في حال كانت هناك جهوزية في لبنان لإفراغ حمولات النفط سيتطلب وصول أولى الشحنات أسبوعاً واحداً»، معتبرا أن النقل عبر موانئ البصرة آلية عملية، فيما استخدام صهاريج النفط العراقية من خلال الأراضي السورية غير مجدية اقتصاديا ولا فنيا كما تعترضها مشاكل أمنية معروفة.

وأشار النائب في البرلمان العراقي علي البدري لـ«العربي الجديد» إلى أن البرلمان بشكل عام يدعم تقديم الدعم إلى لبنان في أزمته الحالية. وأضاف أن العراق يحث أيضا دولاً نفطية أخرى في الخليج على مساعدة اللبنانيين.

وانعكست أزمة المحروقات، وخصوصاً النقص الحاد في مادة المازوت الذي شمل أيضاً السوق السوداء، على جميع القطاعات في لبنان، ما دفع المستشفيات والأفران وأصحاب المولدات الكهربائية وغيرها من القطاعات إلى التحذير من توقف الخدمات.

(خوان مابروماتا/ فرانس برس)

أزمة تصدير في الأرجنتين

قالت غرفة الموانئ الأرجنتينية إن السفن التي تغادر مركز الحبوب الأرجنتيني في روساريو على نهر بارانا، تضطر إلى خفض الشحنات بنسبة 25 في المائة، بسبب الانخفاض الحاد في منسوب المياه. ومن المتوقع أن تظل المنطقة جافة لعدة أشهر. ويواجه بارانا، الذي يحمل حوالي 80 في المائة من صادرات الأرجنتين الزراعية، أدنى مستوى له في منسوب المياه منذ 77 عامًا، مما أثر على شحنات الصادرات الرئيسية للبلاد، بما في ذلك فول الصويا والقمح والذرة. وأدى الجفاف في البرازيل المجاورة، حيث ينبع النهر، إلى تقليل كمية البضائع التي يمكن أن تحملها السفن في ذروة موسم تصدير الذرة وفول الصويا الأرجنتيني، وسط تزايد التساؤلات حول قدرة بارانا على التعامل مع حركة تصدير القمح أواخر هذا العام.

صعود مؤشرات السياحة والصادرات في تركيا

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تتزايد المؤشرات التي تشير إلى تحسن وضعية الاقتصاد التركي. وأكد أستاذ المالية في جامعة باشاك شهير في إسطنبول فراس شعبو في حديث مع «العربي الجديد» على أن ثبات سعر صرف الليرة التركية وتحسنه قليلاً يعود إلى الإقبال الكبير الذي تشهده تركيا سياحياً، خاصة بعد فتح البلاد وزيادة الزوار من المنطقة العربية بالدرجة الأولى خلال عطلة عيد الأضحى التي مددتها تركيا لتسعة أيام. ولفت إلى صعود الصادرات التي نافت 105 مليارات دولار خلال النصف الأول من هذا العام، وسط توقعات بأن تزيد عن 200 مليار دولار. وشرح شعبو، أن ثنائية السياحة والصادرات هما مولدا العملات الأجنبية وعبرهما يتم توازن العرض والطلب وتضعف مخاوف المكتنزين بسبب توافر الدولار في السوق. وأشار شعبو إلى أن خطوة المصرف المركزي بعدم الاستجابة للمخاوف وتثبيت سعر الفائدة في 14 يوليو/ تموز، أعطى مؤشرات مطمئنة بأن الحكومة التركية تضبط أداء الأسواق عبر أدوات نقدية وسياسة اقتصادية، من دون اللجوء إلى رفع سعر الفائدة وبالتالي زيادة التضخم وما له من انعكاسات على معيشة الأتراك ومخاوف المستثمرين. وتستمر العملة التركية في مسار انتعاشها البطيء منذ ثبت المصرف المركزي سعر الفائدة عند 19 في المائة على عمليات إعادة الشراء «الريبو» لأجل أسبوع والتأكيد على الحفاظ على السياسة النقدية المتشددة مع الأخذ في الحسبان المستويات المرتفعة للتضخم. وقال مدرس مادة النقد في الجامعات التركية مسلم طالاس إن أنقرة أصرت على المحافظة على نسبة فائدة مرتفعة لكبح الطلب الكلي، أو إبقائه كما هو على الأقل، لأن وضع الليرة متذبذب منذ أشهر، ومن المفترض المحافظة على هامش إيجابي بسعر الفائدة. وحول ما أعلنه المركزي التركي، من استخدام جميع الأدوات والحفاظ على السياسة النقدية المتشددة، أضاف طالاس لـ«العربي الجديد» أن إبقاء نسبة الفائدة بما يتناسب مع وضع السوق يعد أداة نقدية لإبقاء الطلب تحت السيطرة. وهوت الليرة التركية خلال يونيو/حزيران الماضي، إلى أدنى سعر على الإطلاق بتسجيلها نحو 8,9 ليرات مقابل الدولار الواحد، قبل أن تبدأ بمشوار تحسنها المدعوم بزيادة النمو وتحسن أداء الاقتصادي التركي، وفي مقدمته قطاعا التجارة الخارجية والسياحة.

أخبار

«دلتا» يدفع سلاسل التوريد العالمية للانكماش

دفعت موجة جديدة من كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم مع انتشال متحور «دلتا»، إضافة إلى الكوارث الطبيعية في الصين وألمانيا، والهجوم الإلكتروني الذي يستهدف موانئ رئيسية في جنوب أفريقيا، سلاسل التوريد العالمية نحو الهبوط، مما

يهدد التدفق الهش للمواد الخام وقطع الغيار والسلع الاستهلاكية، وفقًا لشركات واقتصاديين ومتخصصين في الشحن. وقال جاي بلاتن، الأمين العام للغرفة الدولية للملاحة: «لم نعد على أعتاب أزمة ثانية، نحن في أزمة. هذه لحظة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لسلاسل التوريد العالمية». وفي الوقت نفسه، أدت الفيضانات القاتلة في العملاقين الاقتصاديين الصين وألمانيا، إلى مزيد من تمزيق خطوط الإمداد العالمية التي لم تتعافَ بعد من الموجة الأولى للوباء، مما يعرض تريليونات الدولارات من النشاط الاقتصادي للخطر. قال نيك كلاين، نائب الرئيس للمبيعات والتسويق في شركة الشحن والخدمات اللوجستية التايوانية OEC، إنّ الشركات تتدافع لتحرير البضائع المكدسة في آسيا وفي الموانئ الأميركية بسبب تضافر الأزمات.

تحذير الماني من الفائدة المنخفضة

قال رئيس البنك المركزي الألماني ينس ويدمان، إنّه يشعر بالقلق بشأن احتمال تمديد بيئة معدلات الفائدة المنخفضة من جانب المركزي الأوروبي لفترة طويلة، وسط مخاوف تسارع التضخم. وأوضح أنّ مجلس محافظي المركزي الأوروبي وافق من حيث المبدأ على أنّ السياسة النقدية التوسعية مناسبة في الوقت الحالي. وتابع رئيس المركزي الألماني: «الخبراء يتوقعون أن يتجه التضخم في ألمانيا إلى 5 في المائة بحلول نهاية هذا العام».

تمويل «ريفيان» للسيارات الكهربائية

جمعت شركة «ريفيان» الناشئة للسيارات الكهربائية 2,5 مليار دولار في جولة تمويلية جديدة بقيادة مستثمرين حاليين مثل «أمازون» و«فورد». وقال الرئيس التنفيذي للشركة، أر جيه سكيرينغ، في بيان: «مع اقترابنا من بدء إنتاج السيارات، من الضروري أن نستمر في التطلع إلى الأمام والمضي قدماً في المرحلة التالية من النمو». وأضاف: «التمويل الجديد سيوجه إلى توسيع برامج السيارات الجديدة والتواجد المحلي للشركة، بالإضافة إلى طرح منتجات دولية». وجاء إعلان الجولة التمويلية الجديدة بعدما قالت «ريفيان» إنّها تخطط لافتتاح مصنع ثانٍ في الولايات المتحدة. وجمعت «ريفيان» نحو 10,5 مليارات دولار من التمويل حتى الآن، ضمنها جمع 2,5 مليار دولار في يوليو/ تموز الماضي، و2,65 مليار دولار في يناير/ كانون الثاني.

سياسات نقدية

اختلال منظومة مكافحة غسل الأموال في اليمن

يعد اختلال منظومة الرقابة النقدية في اليمن من الافرازات المحورية للحرب، واحد التحفيزات لاستمرارها من خلال تمويل الجماعات المتصارعة

عدن ـ **محمد راجح**

يعاني اليمن من أزمة نقدية خانقة طفت تأثيراتها على يوميات المواطنين وعلى مؤشرات الاقتصاد منذ نهاية العام الماضي، وتتزايد حدة هذه المشكلة في البلاد وسط اتساع اقتصاد الحرب القائم على العديد من التجاوزات المالية والنقدية، ما يزيد من التعقيدات التي يتم التعامل معها بصورة عشوائية بعيداً عن الدوائر والقنوات الرسمية المختصة بمعالجتها.

وتحرص السلطات على التقليل من شأن التحديات التنظيمية للتعامل بالنقد في اليمن خوفاً من اهتزاز علاقتها بالمجتمع المالي والمصرفي الدولي منذ نقل إدارة البنك المركزي اليمني من العاصمة اليمنية صنعاء إلى عدن التي اتخذتها الحكومة المعترف بها دولياً عاصمة مؤقته لها نهاية العام 2016.

يقول معنيون بالملف النقدي لـ«العربي الجديد» إن ضعف آليات مكافحة تبييض الأموال وتتبع الحركة النقدية يعد مشكلة كبرى تكاد توازي الحرب والصراع المحتدم في البلاد. ويلفتون إلى أن الانقسام المالي والمصرفي تحول منذ مطلع عام 2017 إلى ما يشبه كرة النار المتدحرجة، والتي ألقت بظلال قاتمة على المستويات الاقتصادية وعمقت الأزمة الإنسانية والتدهور المعيشي وتهاوي العملة، كما ساهمت في اتساع الاقتصاد الموازي الذي تديره أطراف الحرب ويتسبب بإطالة أمدها منذ ست سنوات.

وتلفت المصادر إلى فقدان اليمن ما كان متوافرا ومتاحا من منظومة قانونية وتشريعية خاصة بغسل الأموال تديرها مؤسسات رسمية متماسكة مثل البنك المركزي عبر دائرة خاصة بهذا الشأن ولجنة وطنية عامة معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الخبير في الأنظمة المصرفية الخاصة بمكافحة غسل الأموال والباحث في معهد الدراسات المصرفية، أنور ثابت، يرى في هذا الخصوص في حديث مع «العربي الجديد»، أن الحرب توسع عملية تدوير الأموال وتساهم بخلق منافذ خاصة في إطار غير شرعي وغير قانوني، نظرا لازدهار العديد من الأنشطة المشبوهة في مثل هذه الأوضاع. ويشرح أنه مع انتشار وتعدد أطراف وفصائل الحرب يتم فتح خطوط داخلية وخارجية مالية ومصرفية وتجارية تنتهي عند مافيا تجارة الأسلحة التي تنشط في بيئة الحروب والصراعات والتي تعتبر مرتعاً خصباً لنمو تجارتها كما هو حاصل في اليمن.

وتبرز قضية مكافحة غسل الأموال عقبة رئيسية في علاقة اليمن مع المؤسسات والصناديق المالية الدولية، ومحور المناقشات والمباحثات الدائرة بين الحكومة اليمنية ممثلة بالبنك المركزي اليمني ووزارة المالية والتخطيط والتعاون الدولي مع الجهات الدولية المعنية كصندوق النقد والبنك الدولي، واللذين يسعيان بدلاً من تقديم المنح والقروض والمساعدات وتطوير التعاون المالي، إلى اقتراح آليات حول كيفية سد الثغرات والمنافذ التي تسببت بها الحرب والانقسام في النظام المالي والمصرفي في اليمن. في مطلع العام الماضي، جددت المفوضية الأوروبية موقفها في إبقاء اليمن في قائمة سوداء محدثة تضم مجموعة من الدول تشكل أخطارا مالية على الاتحاد الأوروبي، بسبب ما تعاني منه البلاد من اختلالات وقصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

> تؤثر ضعف الأنظمة الرقابية على قرارات التمويل والدعم

تأثير الانقسام

وبالرغم من حرص البنوك اليمنية على التقيد بقوانين مكافحة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، كان البنك المركزي اليمني قبل انقسامه بعد قرار نقله من العاصمة صنعاء إلى عدن في سبتمبر/ أيلول 2016 يقوم بمراقبة التطورات في القطاع المصرفي بعناية كاملة بناءً على بيانات دورية يتلقاها من البنوك اليمنية تغطي كافة جوانب النشاط المصرفي، وفق آلية ترتبط بتوفير الحماية الكاملة لأصول البنوك وأموال المودعين فيها. ويؤكد رئيس جمعية البنوك اليمنية محمود ناجي لـ«العربي الجديد» على أنه رغم الظروف الصعبة التي انتجتها الحرب والقلق بظلالها على القطاع المصرفي اليمن، إلا أن البنوك اليمنية حريصة على اتباع الضوابط والمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب، والذي يأتي في إطار إدراكها بأن عملية تماسكها وبقائها تتطلب المحافظة على علاقتها المتينة مع النظام المصرفي الدولي والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية، ومستوى ما تنفذه من إجراءات للتصدي لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويلفت إلى أن البنوك اليمنية تعمل في إطار القوانين واللوائح والتعليمات المنظمة لتحويل الأموال والهادفة إلى مكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب، ويرتبط عملها كما كان قائم سابقاً قبل الانقسام المالي بالمؤسسات والدوائر الحكومية المختصة في هذا الجانب مثل اللجنة الوطنية العليا لمكافحة غسل الأموال، ووحدة جمع المعلومات في البنك المركزي.

وكانت الثقة بالنظام المالي والمصرفي اليمني ومستوى ارتباطه بالأنظمة والإجراءات الدولية الخاصة بمكافحة الأموال غير المشروعة، تستند بنسبة كبيرة إلى نشاط هذه المؤسسات والدوائر المتخصصة في إجراءات المكافحة في ونشر الوعي في الأوساط المالية والمصرفية بخطورة نشاط غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتفعيل أطر الرقابة الداخلية واستيفاء كل الإجراءات الإدارية والقانونية الموضوعة لفرز العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها إلى البنك المركزي والسلطات القضائية المختصة بمكافحة هذه الأنشطة المالية المشبوهة.

ويقول المستشار القانوني السابق في محكمة الأموال العامة، أكرم العلواني، إن الاختلال في منظومة المكافحة لا يتوقف عند الجانب الإداري والقانوني المنظم للعمل المصرفي، بل يشمل أيضا أجهزة القضاء والنيابات العامة وأجهزة الضبط المختلفة، فالعمل في هذا الجانب عبارة عن منظومة متكاملة إدارية وقانونية وقضائية وتشريعية وتنفيذية.

ويرى في حديث مع «العربي الجديد»، أن أجهزة الضبط الأخرى في اليمن مثل الأجهزة القضائية والنيابية ودوائر أخرى مثل أنظمة وشبكات الاتصالات والعدل والإدارات القانونية المتعددة، تفتقد للكوادر المتخصصة في عملية فهم وتتبع ورصد الأموال غير المشروعة وأطر المكافحة وتجفيف منابع الأموال المشبوهة، وهي مشكلة مزمنة منذ ما قبل الحرب والتي جاءت لتوسع هذه الفجوة والمشكلة التي تحولت إلى أزمة عامة هزت علاقة النظام المصرفي والمالي في اليمن بالمؤسسات والأنظمة المالية والمصرفية الدولية.

اختلال وتعقيدات

بدوره، يرى الباحث الاقتصادي إبراهيم عبيد خلال حديثه مع لـ«العربي الجديد»، أن كل هذه المشاكل والاختلالات واهتزاز هذه العلاقة، خصوصا مع مؤسسات النقد الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد، أفرزت الكثير من التعقيدات على المستويات المالية والنقدية التي يعاني منها اليمن مثل إحجام الجهات المانحة على مساعدة البنك المركزي بمنح مالية أو ودائع أو قروض تعينه على مواجهة أزمة السيولة من النقد الأجنبي مع نفاذ الاحتياطي النقدي، إضافة إلى أزمات الاستيراد وفتح الاعتمادات المستندية وعملية نقل الأموال وتدويرها في قنواتها الرسمية.

ويشير القانون اليمني رقم 33 الصادر في عام 2003 إلى أن غسل الأموال جريمة يعاقب عليها بموجب أحكام هذا القانون ويعد مرتكبا لجريمة غسل الأموال كل من قام أو اشترك أو ساعد أو حرض أو تستر على مجموعة من الجرائم التي حددها القانون مثل السرقة أو اختلاس الأموال العامة أو الاستيلاء عليها بوسائل احتيالية أو الرشوة وخيانة الأمانة، والاستيلاء على أموال خاصة معاقب عليها في قانون الجرائم والعقوبات.

وحذر رئيس الحكومة اليمنية معين عبد الملك، الأسبوع الماضي، من انهيار كامل لاقتصاد بلاده، في حال عدم الحصول على دعم دولي للحفاظ على سعر العملة المحلية.

وتطرق رئيس الحكومة إلى الإجراءات التي اتخذها المجلس الاقتصادي الأعلى في حكومته لمواجهة انهيار العملة المحلية، والتنسيق القائم لدعم جهود البنك المركزي في ضبط أسعار الصرف، وضبط محلات الصرافة المخالفة والحد من المضاربات، وتعزيز الإيرادات العامة. وشنت الأجهزة الأمنية في اليمن، مداهمات أخيراً، أدت إلى إغلاق محلات للصرافة ضمن حملة لمنع التلاعب بأسعار صرف العملات.

انقسام البنك المركزي يعمّق الأزمة (محمد حويس/ فرانس برس)

نصوص رادعة

يتضمن القانون اليمني الكثير من البنود والأدوات التي تجّرم غسل الأموال وتردع المخالفين، وتشمل هذه الجريمة إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة أو إعطاء تبرير كاذب عن هذا المصدر، وتحويل الأموال أو استبدالها مع العلم بأنها غير مشروعة لغرض إخفاء أو تمويه مصدرها أو مساعدة شخص على الإفلات من العقاب أو المسؤولية، وتملك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو استخدامها أو توظيفها لشراء أموال منقولة أو غير منقولة.

بروفايل

وصف بـ«عملاق بروكسل الأخضر»، هو فرانز تيمرمانس نائب رئيسة المفوضية الأوروبية، الشخصية الأولى التي اسست للميثاق الأخضر، والذي يعتبر اتفاقا تاريخيا هدفه خفض الانبعاثات بنسبة 55 في المائة حتى عام 2030

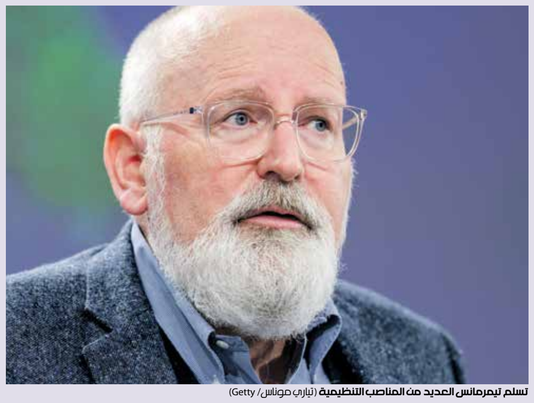

تسلم تيمرمانس العديد من المناصب التنظيمية (تيارى مونتاس/ Getty)

فرانز تيمرمانس

مصطفى قماس

يدرك جميع المتابعين لتطور الخطة البيئية في أوروبا التي وصفت بأنها «تاريخية»، أن فرانز تيمرمانس، كان الشخصية الأساسية التي أدت إلى اعتمادها. فقد أعلنت المفوضية الأوروبية أخيراً عن «الميثاق الأوروبي الأخضر»، الذي يتضمن خطة ترمي إلى خفض الانبعاثات في القارة بنسبة 55 في المائة في أفق 2030. كان فرانز تيمرمانس، نائب رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين، وراء بلورة المقترحات الاثني عشر التي كشفت عنها المفوضية، والتي ترتبط بترسانتها التشريعية وتتعلق بتقليص استعمال محركات السيارات التي تعمل على البنزين وسن رسوم على الكيروسين للملاحة الجوية ورسوم على الاستيراد وإصلاح سوق الكربون.

عند تقديم تلك المقترحات أكد فرانز تيمرمانس، أن التدابير التي سيتم اتخاذها ذات العلاقة بالمناخ قد تفضي إلى ارتفاع فواتير الوقود والتدفئة للأسر بنسب عادلة وموحدة، «ومن دون ذلك سنواجه مقاومة هائلة».

استحضر تيمرمانس في تحذيره إلى تدابير المفوضية المرتبطة بالميثاق، حيث رأى بعضهم أنها ستؤدي إلى زيادة سعر ثاني أوكسيد الكربون، ما سينعكس على نفقات الأسر، بل إن النائبة اليمينية الفرنسية أنييس إيفرين، قالت إنه «يبدو أن المفوضية تنسى أن الطبقات الوسطى هي التي ستدفع الثمن».

يتمتع فرانز تيمرمانس، بتجربة دبلوماسية كبيرة، فقد ولد «العملاق الأخضر» كما يلقب في السادس مايو/ أيار 1961 بماستريخت في هولندا، درس في عام 1985 الأدب الفرنسي، وهو يتكلم ست لغات أجنبية، التحق في 1987 بوزارة الخارجية، قبل أن يصبح كاتبا للدولة ثم وزيراً للشؤون الخارجية لبلده بين عامي 2007 و2014.

هو من المسؤولين في بروكسل الذين راهنت عليهم رئيسة المفوضة الأوروبية فون ديرلاين من أجل إنجاح مشروع الانتقال المناخي، حيث تولى مهمة الإشراف على النصوص التي قدمت إلى المفوضية، تلك النصوص نصت على تحديد السلوك والاتجاه الذي يفترض أن يتمسك به كل قطاع اقتصادي بهدف تقليص انبعاث الغازات في أفق عشرة أعوام. لم يكن من المدافعين الشرسين عن الإيكولوجيا أو علم الأحياء البيئي، وحامت شكوك حول جديته في تناول هذا التحول وفق ما كان يبديه من مواقف بعدما أسندت إليه في الفريق الذي تقوده فون ديرلاين، مهمة الإشراف على عمل المفوضين الأوروبيين المرتبط بالميثاق الأوروبي الأخضر، خاصة البيئة والطاقة، حيث أضحى مكلفا شخصيا بملف المناخ. إلا أنه استطاع تبديد الكثير من الشكوك من خلال عمله.

كان مكلفا في فريق المفوض الأوروبي السابق جون كلود يونكر، بمهمة اقتراح حلول لتحسين القوانين والعلاقات بين المؤسسات، وتجذير دولة القانون وميثاق الحقوق الأساسية. هذا المنصب دفعه إلى الدفاع عن دولة القانون في أوروبا وأثار غضب بلدان من شرق أوروبا، خاصة الرئيس الهنغاري فيكتور أوربان.

وذهب كليمون هوتن، من منظمة أصدقاء أرض أوروبا، إلى أن «مقاربته العامة جيدة، حيث يبحث عن الجمع بين الانتقال البيئي والعدالة الاجتماعية، غير أنه يستمر في التأكيد على ضرورة تبني سلوكات فردية جديدة على حساب التغيير النسقي». ويفترض في السياسة التي أشرف عليها تيمرمانس أن تقود إلى اعتماد الحياد الكربوني وتنظيم عملية الانتقال في الجهات الأكثر ارتهانا للطاقة الأحفورية عبر وضع صندوق تمويلي لضمان الانتقال العادل، غير أن المراقبين رأوا عند تعيينه أنه لن يتوفر على الوسائل الاقتصادية الأساسية من أجل تنفيذ وعوده. بعيداً عن بؤرة الضوء، يعتبر تيمرمانس متكتماً، لا يظهر كثيرا في وسائل الإعلام، لكنه كان مرشحا لرئاسة المفوضية الأوروبية خلفا لجون كلود يونكر قبل أن يتدخل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي دعم ترشيح فون ديرلاين.

أخبار

«تيسلا» تضغط على الهند

قال إيلون ماسك، الرئيس التنفيذي لشركة «تسلا» عبر «تويتر» إنّ من المرجح أن تنشئ «تسلا» مصنعاً في الهند إذا نجحت في استخدام السيارات المستوردة، وذلك بعدما طلبت الشركة من الوزارات الهندية المعنية تخفيضاً كبيراً في رسوم الاستيراد على السيارات الكهربائية. ومن المرجح أن تواجه خطوة صانع السيارات الكهربائية لتخفيض الرسوم، مقاومة من إدارة رئيس الوزراء ناريندرا مودي، التي دافعت عن ضرائب استيراد عالية في محاولة لتعزيز التصنيع المحلي. وقال ماسك رداً على تغريدة حول إطلاق سيارات الشركة في الهند: «نريد أن نفعل ذلك، لكنّ رسوم الاستيراد هي الأعلى في العالم حتى الآن مقارنة بأيّ دولة كبيرة». وأضاف ماسك: «لكننّا نأمل أن يكون هناك على الأقل تخفيف مؤقت في التعرفة الجمركية على السيارات الكهربائية». وقالت شركة Tesla، التي تهدف إلى بدء المبيعات في الهند هذا العام، في رسالة إلى السلطات الهندية إنّ تخفيض الضرائب على واردات السيارات الكهربائية المجمعة بالكامل إلى 40 في المائة سيكون أكثر ملاءمة.

انتعاش التأمين عالمياً

تستعد صناعة التأمين العالمية للتعافي بسرعة أكبر وبقوة من الوباء، أكثر مما كانت عليه بعد الأزمة المالية لعام 2008، على الرغم من عقبات مثل أسعار الفائدة المنخفضة ومخاطر التضخم، حسب ما أفادت شركة التأمين «سويس ري». وقال الخبير الاقتصادي توماس هولزو لـ«رويترز» «على عكس الأزمة السابقة، فإنّ الوباء لم يضعف رأس المال الإجمالي لشركات التأمين أو القوة المالية للقطاع، مما يسمح للشركات بزيادة الإيرادات». وأضاف أنّه أصبح لدى الشركات والأفراد الآن المزيد من الأموال من برامج التحفيز والدعم الحكومية، وهم أكثر وعياً بالحاجة إلى شراء الحماية من المخاطر. وقالت «سويس ري» إنّها تتوقع نمواً سنوياً لجميع أقساط التأمين، وليست فقط التجارية، لتصل إلى 3,3 في المائة هذا العام و3,9 في المائة في عام 2022، بعد انخفاضها 1,3 في المائة فقط العام الماضي. ويقارن ذلك بانخفاض 3,7 في المائة عام 2008، خلال الأزمة المالية العالمية.

لا تعرفات على فيتنام

قال مكتب الممثل التجاري الأميركي

إنه لا يوجد مبرر لاتخاذ إجراءات جمركية ضد فيتنام بعدما اتفق البنك المركزي مع وزارة الخزانة الأميركية على عدم التلاعب بالعملة من أجل ميزة التصدير. وفي بيان، قال مكتب الممثل التجاري، إنّه وجد أنّ اتفاقية الخزانة الأميركية وبنك الدولة الفيتنامي في وقت سابق من هذا الأسبوع «توفر حلاً مرضياً للمسألة الخاضعة للتحقيق، وبالتالي لا تبرير لأيّ إجراء تجاري في هذا الوقت». وتعهد بنك الدولة الفيتنامي، الاثنين الماضي، في اتفاق مع وزيرة الخزانة، جانيت يلين (الصورة) بالامتناع عن «التخفيض التنافسي» لقيمة عملته الدونغ وجعل سياساته النقدية وسياسات أسعار الصرف أكثر شفافية.

ويأتي الاتفاق بعد أشهر من الضغط الأميركي على فيتنام بشأن ممارساتها المتعلقة بالعملة وتضخم الفائض التجاري للولايات المتحدة. وأعلنت إدارة دونالد ترامب في أسابيعها الأخيرة أنّ فيتنام تتلاعب بالعملة، وهددت بفرض تعرفات عقابية على الواردات من فيتنام بسبب ممارساتها المتعلقة بالعملة.

تشريعات

برلمان مصر يصوّت على قانون الريّ الجديد

يواجه القطاع الزراعي في مصر تحديات جديدة مع توجه البرلمان إلى التصويت على مشروع قانون الريّ الجديد الذي يفرض عدداً كبيراً من الرسوم على النشاط الفلاحي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أدرج مجلس النواب المصري مجدداً مشروع قانون الموارد المائية والري الجديد على جدول أعمال جلساته، الأحد، لأخذ التصويت النهائي على القانون تمهيداً للتصديق عليه من الرئيس عبد الفتاح السيسي، وذلك في مواجهة التداعيات السلبية لانتهاء إثيوبيا من الملء الثاني لسدّ النهضة، وتسبب السدّ في تراجع حصة مصر التاريخية من مياه النيل. وحظر مشروع القانون زراعة المحاصيل «الشرهة للمياه» في غير المساحات المحددة في القرار الوزاري، كما فرض غرامات مالية كبيرة على المزارعين مقابل منح تراخيص استخدام ماكينات رفع المياه، إضافة إلى تحميلهم نسبة 10 في المائة من قيمة تكاليف إنشاء أو شبكات المصارف المغطاة وإحلالها وتجديدها، وكذا المصارف الحقلية المكشوفة والمساقي المطورة. وفرض القانون رسوماً تصل إلى 500 ألف جنيه (الدولار= 15,67 جنيهاً) مقابل الاستفادة من الموارد المائية، سواء كانت مياها عذبة أو جوفية، أو مياه صرف صحي أو زراعي أو صناعي معالجة، أو رفع المياه أو صرفها على مجرى نهر النيل أو المجاري المائية أو شبكات الريّ والصرف العامة أو الخزانات، سواء لأغراض الريّ أو الصرف أو الشرب أو الصناعة.

وفرض القانون رسماً بقيمة 500 ألف جنيه مقابل الترخيص بالقيام بأي عمل خاص داخل حدود الأملاك العامة للدولة، ذات الصلة بالموارد المائية، مع التوسع في تعريف «حرم النهر» من خلال النص في القانون على «امتداده حتى 80 متراً خارج خطي التهذيب من جانبي النهر» وهو النص الذي أثار اعتراضات العديد من النواب، ورفضت الحكومة والأغلبية اقتراحاتهم بتخفيض تلك المسافة إلى 50 متراً.

وكان وزير الموارد المائية والريّ، محمد عبد العاطي، قد قال في لقاء مع بعض أعضاء البرلمان في 5 يونيو/حزيران الماضي، إنّ بلاده «من أكثر الدول معاناة من الشح المائي، لأنّ مواردها المائية لا تتجاوز 60 مليار متر مكعب سنوياً، وفي المقابل، يصل إجمالي الاحتياجات المائية في مصر إلى حوالي 114 مليار متر مكعب سنوياً». وأضاف: «من المتوقع حدوث زيادة في سكان مصر بنحو 75 مليون نسمة في 2050، وهو ما يمثل ضغطاً كبيراً على الموارد المائية، بالإضافة إلى تأثيرات التغيرات المناخية».

رسوم مختلفة تطاول المزارعين (نبيل حنا دياب/ Getty)

طاقة

إيران تضيّق الخناق على كهرباء العراق

بغداد ـ محمد علي

تتزايد الضغوط الإيرانية الطاقوية على العراق فيما يعاني الأخير من عمليات تخريب واسعة النطاق تطاول شبكته الكهربائية، وتتصاعد ساعات التقنين في ظل ارتفاع كبير في درجات الحرارة. فقد أعلن العراق، أن إيران خفّضت إمدادات الغاز التي تورّدها لمحطات الطاقة الكهربائية المغذية لجنوب ووسط البلاد، بواقع 19 مليون قدم مكعب يوميا، ما أفقدها نحو 19 ألف ميغاواط من الكهرباء. وينتج العراق غير المتوفر في العراق كان أبرز ملفات الفساد في زمن حكومتي نوري المالكي الأولى والثانية 2006 ـ 2014، والتي وضعت العراق تحت رحمة المزاج السياسي العام في طهران».

وأوضح أن تخفيض واردات الغاز يتكرر مع كل موجة حر خلال فترة الصيف للضغط على الحكومة في العراق في توجه بات مفهوماً على أنه ابتزاز إيراني واضح». واعتبر أن التخفيض قد يوقف محطتي كهرباء الديوانية والنجيبية جنوبي البلاد المسؤولتين عن تغذية نحو ست مدن بالطاقة ما يهدد بزيادة ساعات انقطاع الكهرباء في العراق وتزايد الاحتجاجات ضد التقنين. وزير الكهرباء ماجد حنتوش إلى تقديم استقالته من منصبه.

وسط هذا الواقع، زاد اعتماد العراقيين على مولدات الكهرباء إلى 80 في المائة، ليرزح العراقيون تحت وطأة فاتورتين، واحدة لكهرباء «الدولة»، وأخرى للاشتراك بالمولدات التي تسيطر على جزء كبير منها الأحزاب النافذة.

ويجري العراق مباحثات مع دول خليجية على رأسها السعودية لاستيراد الكهرباء منها، بعد أن كان يعتمد على إيران وحدها خلال السنوات الماضية عبر استيراد 1200 ميغاواط من الكهرباء، وكذلك وقود الغاز لتغذية محطات الطاقة الكهربائية المحلية. وكان النائب في البرلمان العراقي كامل الغريري قال في حديث مع «العربي الجديد» إن «وزارة الكهرباء تحولت إلى منظومة فساد متغولة تديرها أحزاب سياسية متنفذة في الدولة»، وتابع أن «أزمة الكهرباء هضمت خلال السنوات الماضية أكثر من 70 مليار دولار من دون أن نلمس أي تحسن فيها»، لافتاً إلى أن «أزمة الكهرباء لا تُحل إذا بقي العراق يستورد الطاقة الكهربائية من إيران».

وأضاف في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن العراق سبق أن أبلغ الإيرانيين استعداده للدفع بأي عملة باستثناء الدولار بسبب العقوبات الأميركية واقترح العملة المحلية العراقية أو اليورو العام الماضي، كما طالب بتخفيض سعر وحدة الغاز التي تبيعها إيران للعراق والتي تعتبر مرتفعة في مقارنة مع أسعار تقدمها دول أخرى، لكنه لم يلق أي استجابة».

واعتبر أن هذا التعامل يدفع العراق للإسراع في تأمين مصادر طاقة أخرى مضمونة ومستقرة. وكانت طهران خفضت في 27 ديسمبر/ كانون الأول الماضي كميات الغاز المصدرة للعراق بنسبة 40 في المائة، لعدم تسديد بغداد الديون المستحقة البالغة نحو 4 مليارات دولار.

وتصاعدت وتيرة الهجمات ضد الخطوط الناقلة للكهرباء في العراق من قبل مسلحين خلال الأسابيع القليلة الماضية، ما فاقم أزمة نقص الطاقة في البلاد. ودفعت أزمة الكهرباء على المواطنين. من جهته، كشف مسؤول عراقي في وزارة الكهرباء عن قرب توجه وفد فني عراقي إلى طهران لحسم موضوع تراجع إيران عن تعهدات سابقة بشأن ثبات إمدادات الغاز.

وزارتي الكهرباء والنفط لتعويض ما